الإسم: نعمان عبد الحميد محمد بوقرة
الرتبة العلمية: أستاذ
المنصب :أستاذ اللسانيات في قسم اللغة العربية بالكلية الجامعية- القنفذة

عنوان ورقة العمل: المختبرات البحثية في الجزائر و أثرها في تجويد أبحاث علوم اللغة و آدابها، مقاربة وظيفية في الرؤية و الاستراتيجيات و الأهداف "
المحور المشارك فيه: المحور الأول: تجارب ناجحة في البحث العلمي.
تاريخ المشاركة:الإثنين 20-03-1438ه

الملخص

يعد البحث العلمي ركيزة الجامعة الضامن لكفايتها الإنتاجية ودورها التنموي في المجتمع، ولا يتحقق ذلك إلا بقيام مؤسسات بحثية تكرس العمل الجماعي ،من خلال إنجاز مشاريع بحثية حيوية متداخلة الاختصاصات تحتاجها التنمية المحلية، وما يحقق أهداف اقتصاديات المعرفة، ومن تلك المؤسسات التي أنيط إليها وفق تخطيط تنموي شامل تطوير البحث وتجويد مخرجاته بناء على سياسة وطنية ما يعرف بالمختبرات البحثية ،وهي مؤسسات تنشأ في رحم الجامعات الجزائرية، متميزة باستقلاليتها الإدارية و المالية، ومتجاوزة في فلسفتها و استراتيجياتها و أهدافها ما يعرف بالمجموعات البحثية و مراكز البحوث والكراسي بجمعها-مثلا- بين التكوين المتخصص لطلاب الدراسات العليا .

والبحث الأكاديمي ،والانخراط في التنمية المحلية ،بإقامة التواصل بين التخصصات العلمية المختلفة(المقاولاتية) ،ولها إسهامات في صناعة البحث العلمي الموجه لعلوم اللغة العربية و آدابها ومناهج بحثها وتدريسها...إلخ، وفي هذا الأفق تسعى الدراسة إلى تسليط الأضواء على جهود المختبرات العلمية في تطوير بحوث علوم اللغة و آدابها بما يخدم مشاريع التطوير الاقتصادية في الدولة، و التعريف ببعضها مثل مختبر اللسانيات و اللغة العربية و مختبر الممارسات اللغوية ومختبر الفلكلور و الثقافة الشعبية... إلخ، كما يدعو البحث إلى الإفادة من التجربة المعينة، وتكريسها في الواقع البحثي الجامعي السعودي لما حققته من نتائج مهمة في إعداد كوادر بحثية محلية في مستوى الدراسات العليا و تهيئة أعضاء هيئة التدريس المستجدين في الصعيدين المحلي و الدولي

1-الجامعة و البحث العلمي:

لا يخفى على أحد ما للجامعات في العالم بوصفها مؤسسات للتعليم من أهمية في البناء الحضاري ،والتنمية المستدامة في جميع الصعد الاقتصادية و التكنولوجية و الاجتماعية و الثقافية (فليح ، 2001،ص152) ،فهي الفضاء الحرّ الذي يتمكن فيه طالب المعرفة من تتبع المسائل والقضايا منهجيا بروح منهجية وصبر علمي للوصول إلى الحقيقة في تجليات استكشافية أو اختراعات تلتمس فائدتها المادية في حياة المجتمع ، وبقدر ما تولي النظم الجامعة من عناية معنوية مشفوعة بدعم لا محدود للبحوث و إطلاق للتفكير الحر بدون قيود من أي نوع ينتج العقل العلمي، ويبدع لما فيه صالح الجماعة و الإنسانية.

2-الوظيفة الحضارية للجامعة:

إنّ الحديث عن الوظيفة الحضارية للجامعة يتصل بالحديث عن علاقتها بما يلي :

أ. علاقة الجامعة بالمجتمع ، ب. علاقة الجامعة بالإنسان ، ج. علاقة الجامعة بالبحث العلمي د. علاقة الجامعة بسوق العمل ، هـ. علاقة الجامعة بالآخر (ثقافة و علما) ، فأما في مستوى العلاقة بالمجتمع فلا يخفى على المعنيين بالشأن التعليمي أنّ الجامعة مؤسسة اجتماعية رسمية أنشأها المجتمع لنشر العلم و التمكين لأبنائه في مختلف التخصصات(مرسي،1981،ص134)، و التي لا تتحصل مهاراتها و نظرياتها إلاّ بالتعليم الديناميكي و التفاعلي الموجه ، ويفترض أن تنفتح الجامعة من حيث هي كوادر و برامج و تخصصات على المؤسسات الاجتماعية بكافة ، فلا تحصر تعليمها في حياة البروج العاجية ، فينقطع أثرها التنويري و العلمي في الحياة الإنسانية .

إنّ أبرز وظيفة تؤديها الجامعة ناهيك عن واجباتها التعليمية و البحثية خدمة المجتمع على صعيد الوعي الفكري و نشر قيم العمل و العدالة و الوطنية و الاجتهاد(السنبل، 2002، ص63) ،و لا يتحقق لها ذلك إلا بفضل كفاءة الأستاذ و نبوغ الطالب و ديناميكية العمل الإداري ؛و أمّا علاقتها بالإنسان فتظهر من خلال تنمية فكر الطالب ،و غرس قيم التفكير العلمي و النقدي و إقناعه بجدوى الاجتهاد و الاستثمار في المعرفة(مذكور، 1998،ص32) ، و التخلي عن أفكار الاتكالية و الحب الحماسي و الجنوني للوطن بدون دفع طريقة العلم و لا يتأتى لها بناء شخصية علمية نابهة و نابغة يقوم عليها المجتمع إلا بغمسها في مجالات البحث العلمي الفردي و الجماعي لتنمية مهارات التفكير النقدي وثقافة حل المشكلات و مواجهة الصعاب و العمل التعاوني ، و تكوين الشخصية القيادية .

إن التطور العلمي الذي ينشده المجتمع لا يتحقق إلا من داخل المؤسسة التعلمية الجامعية المسؤولة عن تكوين الكوادر فكريا و سلوكيا و إعدادهم إعدادا علميا متكاملا في مجال تخصصهم باللغة الأم أو اللغة المشتركة . كما أن غياب الحرية الأكاديمية في الجامعة تقف حجر عثرة أمام الإبداع الخلاق و التفكير الناقد(التل و آخرون ، 1997،ص49) في اختيار الوسيلة الأنجع و الطريقة الأجدى لتعليم المتعلمين و تدريبهم في جميع الاختصاصات(حفصوف، 2008،ص55)، ناهيك عن غياب الممارسة الديمقراطية في الأنساق التعلمية ،و التي تسمح للطالب المتعلم لكي يتفاعل إيجابيا مع المادة المقدمة قراءة و فهما وسؤالا و نقاشا و نقدًا فيتحرر من السلطوية الفكرية و الأبوية المفرطة التي تمارس عليه من لدن الأستاذ و الإدارة التعلمية ،إذ ينظر إليه نظرة القاصر العاقل الذي لا يحسن تدبير أموره بيد أن نظرة الجامعة الغربية للطالب مغايرة تماما حيث تستشرف فيه منذ اللحظة التي تطأ فيها قدماه الحرم الجامعي مشروع الباحث المفكر و المبدع و المخترع.

3-تطوير الجامعة من تطوير البحث العلمي:

لقد غدت الجامعة في عصرنا مجالا حيويا لديناميكية الفكر، وتلاقح الأفكار، وطرفا أساسا في معادلة التقدم، وما فتئت الدولة الحديثة تبذل جهودا بخاصة في العالم المتقدم لدعم عجلة البحث العلمي(إنجل،1983،ص109)، و استثمار شتى السبل و الطرق و الرؤى لتطوير أداء الباحثين في جميع المجالات، مذللة كافة العقبات المباشرة و غير المباشرة بخاصة المادية و الإدارية ،وتحيط نظم التعليم الجامعي نفسها بترسانة من القوانين المنظمة لعمل البحث و الباحث، مع تحديد رؤية الجامعة ورسالتها المجتمعية ،كي لا تكون مجرد مؤسسة لتخريج الطلاب غير المؤهلين للحياة المهنية، بل سيكون هدف الجامعة في القرن الواحد و العشرين مجاوزا الأهداف الكلاسيكية المجتمعة في هدف تعلم لتعرف أو تعلم لتعمل ،نحو التعلم للابتداع و الاختراع و الاكتشاف ، فالقصد من تحصيل المعرفة و التبحر في تفاصيلها إنتاج معرفة مماثلة عملية أو نظرية تسهم في حل مشكلات المجتمع الاقتصادية و الثقافية و التكنولوجية.

4-العلاقة بين البحث الجامعي و اقتصاد المعرفة:

إن هدف التعليم الجامعي ضمن منظور اقتصاديات المعرفة يقوم على اكتساب الخبرات والمهارات وتطويرها المستمر، والعمل على نقلها و تبادلها مع الآخرين بوصفها سلعة ذات قيمة حقيقية(فليح ،2001،ص 149)، كما تتبادل سائر السلع، وفي ضوء ذلك تحرص الجامعات العالمية على تطوير بناها التحتية، و مناهجها التعليمية لمواكبة التقدم التكنولوجي السريع، و إعداد الباحثين معرفيا ومهاريا مع التركيز على البعد الإجرائي في التعلم، ولعل الجامعات العربية في بلدان العالم الثالث وهي تبحث لنفسها عن مكان مميز تحت ضوء شمس المعرفة الحديثة ،بما تحمله رؤى مسيريها من طموح جارف أحيانا في أمس الحاجة إلى إعادة تأهيل شامل يستهدف موضعتها في صميم الاهتمام السياسي و المجتمعي، فبالرغم مما بذل و يبذل ماتزال الجامعات في البلدان العربية كلاسيكية في مناهجها ضعيفة في مخرجاتها في كافة المستويات و التخصصات إذا ما قورنت بغيرها في الغرب ،

، وتحليل كفايتها الإنتاجية قمين بتأكيد ذلك(آدمز،جون،1973،ص66-89)، وذلك نتيجة جملة من الإكراهات المعقدة والموروثة عن فترة الاستعمار، وما كرسه هذا الأخير من تبعية ظاهرة في مناهج الدرس و توجهاته و لغاته أيضا، وليس من السهل حل مشكلاتها بين عشية وضحاها بخاصة و أن سياسة التبعية للآخر ما زالت مهيمنة إراديا أحيانا و قسريا أحيانا أخرى، لكن نهضة حضارية فاعلة لا يمكن أن تتحقق في مجتمعاتنا إذا لم تتبوأ الجامعة بخاصة و المنظومة التعليمية بعامة المكانة الأولى اجتماعيا، و لعلي لا أبالغ إذا ألقيت المسؤولية كاملة على أصحاب القرار ،و القيّمين على السياسة العامة و السياسة التعليمية بخاصة في اتخاذ ما يلزم من قرارات جذرية بخصوص تنزيل الجامعة منزلتها الحضارية اللائقة بها(عبد الدايم ،1980 ،ص390-425)، بل إن تبعة التردي المعرفي و الهزال البحثي و ما أصطلح عليه بـ:الكساح المهاري الذي يوصّفه المختصون راجع إلى ضعف الاهتمام بالجامعة بدءً من ضعف الميزانية المخصصة لها ومحدودية مصادر التمويل التي يمكن أن تفتح آفاقا واسعة للبحث(مرسي ،محمود منير،1977،ص184-195) ،وربما غلبت ميزانية التجهيز على ميزانية التكوين و البحث ،أما إذا قارنا ميزانية الجامعات العربية مجتمعة بما ينفق في الدول الأوربية و دول جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا و اليابان و الكوريتين و روسيا وغيرها ،فيمكن لنا أن نقول في اطمئنان أن البون بين جامعاتنا و جامعاتهم شاسع، ومن الطبيعي حينها أن تكون مخرجاتنا مجتمعة مساوية لمخرج جامعة واحدة من جامعاتهم.

ويستدل على ذلك بكمّ البحوث ونوعها المنشورة في شتى التخصصات على الشبكة العالمية في الأوعية ذات المرجعية المعتمدة دوليا، ونسب براءات الاختراع و الجوائز الإقليمية و العالمية المحصل عليها عندنا وعندهم ، ولم يعد هذا سرا يخفى. وفي هذا السياق نلفت عناية المعنيين بضرورة إخراج الجامعة إن رام صاحب القرار تحقيق القفزة الحضارية من معادلة الاقتصاد و ما تفرضه من مشكلات يمكن تلخيصها في مصطلحات مثل :الأزمة المالية- الإفلاس- سوق النفط وأسعاره المتقلبة وغيرها؛ فالاستثمار في البحث العلمي يمكن أن يدر ثروة هائلة على الدولة ، فما تبيعه المختبرات في العالم المتقدم من نتائج بحثية في شكل اكتشافات أو اختراعات لا يقدر بثمن، إذ أصبح هدف تلك المراكز إنتاج المعرفة و بيعها في السوق العالمية بالمزاد ، و الذي يدفع أكثر سيكون رابحا لا محالة ، كما سيكون البائع أيضا محققا لربح وفير لا تعوضه مداخيل الثروات الطبيعية، و ليس سرا على أحد أن أقوى اقتصاديات العالم هي الأثرى بحثا ، و جامعاتها هي المتصدرة لحركة البحث العلمي في شتى مجالاته.

أما جامعاتنا فما زالت تعاني تغييب وظيفتها عما يفترض لها أن تؤدي ، و أغلب مراكزها البحثية منقطعة الصلة بالاحتياجات المجتمعية(حفحوف ، 2008،ص 168) نتيجة النظرة الدونية للأعمال التطبيقية وبعض العراقيل البيروقراطية كتحكم الإداري في العلمي تمثيلا لا حصرا لجملة الإكراهات، ناهيك عن بعض الثغرات القانونية التي تعاني منها منظومتا العمل و التكوين بالرغم من كثرة التجارب الرائدة التي لم ينتفع بها لانغلاق النخب كثيرًا على رؤى تقليدية في التعلم و التوجس خيفة في نظرهم من انحراف الجامعة عن واجباتها الكلاسيكية ، و عليه فإن الجامعة مدعوة في هذا الوقت بالذات و المتميز بحركة العلم السريعة -فقد غدا العالم قرية صغيرة- إلى إقامة الشراكة العلمية متعددة الأوجه و المرجعيات ، شراكة حقيقة و بناءة مع نظيراتها في العالم المتقدم ، فيكون من مخرجاتها التبادل العلمي و الخبراتي من خلال تكثيف الزيارات بين الطلاب الباحثين و الأساتذة الزائرين و تفعيل برامج الابتعاث لشتى دول العالم لمن تتوافر فيهم شروط التميز العلمي و البحثي ، إذ عدّ من بين أسباب تراجع المستوى العلمي بخاصة في العلوم البحتة غلق مسار الابتعاث الخارجي في كثير من البلاد العربية تحت وطأة الأزمات المالية .

إن تطوير المجتمع منوط بتطوير الجامعة و إن تطوير الجامعة رهين بتطوير البحث العلمي ،وانفتاحه على الآخر في حركية و تواصل دؤوب، مع تنظيم العمل، وتجويده و تشجيعه ،وتدعيم العمل الجماعي ،فالأبحاث العلمية الرصينة هي تلك التي تنجز ضمن فرق بحثية صغيرة أو كبيرة، مهيكلة ضمن مخابر أو كراس أو مراكز بحوث أو أكاديميات لها تنظيمها الهيكلي الخاص ،وميزانيتها الخاصة، مع ترشيد للبحوث الفردية ، وتنظيم كفايتها الإنتاجية أيضا. ولعل أهم سنن يثري البحث و يطوره و يحقق مآربه النفعية الخاصة و العامة هو المتابعة الدائمة للبحث والباحثين، أو لنقل مساءلة النتائج ، ولعل الجامعة في رؤيتها التطويرية بإمكانها أن تنفتح على تجارب الجامعات الأخرى ليس فقط في الغرب المتطور بل أيضا في الجامعات العربية و الإفريقية و الآسيوية ، فهناك تجارب مغمورة حققت نتائج مهمة بالرغم من كثرة المثبطات المحيطة ، ومن تلك التجارب تجربة المختبر العلمي التي لا نراها حاضرة في المؤسسة الجامعية السعودية.

5-قيمة البحث العلمي في تطوير الكفاية الإنتاجية للتدريس الجامعي:

يمكن تلخيص هذه القيمة في ثلة من الفوائد هي(عابدين ،محمود عباس،2000،ص209-302)

1-إسهام البحث العلمي في الحد من الهدر و التبديد الممثل في تسرب الطلاب خارج الجامعة لشيوع فكرة :الجامعة ما توكل عيش! و الوظيفة قبل المعرفة ، و الشهادة قبل العمل وغيرها.

2-ضمان استغلال كل الإمكانات التعليمية في تطوير الأداء التعليمي، ومقتضى ذلك-مثلا- توظيف التقنية في التدريس.

3- تطوير البنية المعرفية وضمان تجددها المستمر بما يعزز كفاية المناهج التعليمية شكلا ومضمونا.

4- دراسة الواقع المعيش ،والتحكم في العلاقة الرابطة بين حاجات المجتمع و مخرجات الجامعة،من خلال تشجيع الدراسات السوسيولوجية و النفسية للبيئة البحثية و العملية و المجتمعية ،وتثمين نتائج ذلك في سياسات التطوير التعليمي

6-المخبر البحثي، مفهومه و أهدافه :

ترجع فكرة المخبر (Laboratoire de recherche)إلى مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين تقريبا ،وقد ظهرت في مجالات الطب و الصيدلة و الإلكترونيات، ثم تطورت لتشمل كافة التخصصات الإنسانية و الاجتماعية في التاريخ و الآداب و اللغات و الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية والنفسية(حفحوف ، 2008،ص42)و(عبد الرحمن ،1991،ص112)،وفي ميدان الدراسات اللغوية-مثلا- ظهرت الحلقات العلمية بوصفها فضاء بحثيا لمجموعة من المفكرين و الباحثين المنضوين تحت مدرسة واحدة ،يؤمن أنصارها بتقاليد علمية ومنهجية منسجمة، فظهرت حلقة كازان و براغ و موسكو وجنيف و كوبنهاغن وغيرها(سامسون،1417)، وعقب العرب العالمية الثانية، ومع عودة الاستقرار لتلك البلاد ،واستئناف حركة البحث في الجامعات وتوسعها ظهرت مراكز البحوث ومختبرات البحث المتخصص ، لينتظم فيها عدد من الباحثين المشتغلين بموضوعات فرعية تخدم قضية رئيسية، عادة ما تكون مطلبا تنمويا للمجتمع،

إذ لا يتصور أن تنجز الأبحاث عملا من غير تخطيط و سياسة مسبقة تراعي حاجات المجتمع التنموية ضمن مؤسسات ترعاها و تسهر على توجيهها ودعمها لوجستيا ،أما في البلاد العربية فيبدو أن فكرة المختبر العلمي ظهرت تقليدا للمنجز الغربي، وتجاوزا للأعمال الفردية التي لم تتأسس بالرغم من أهميتها على روح الفريق، وكان هذا الإنشاء مع أواخر السبعينات و بداية الثمانينات في دول المغرب العربي ،ولعل قيام هذه المخابر و ازدهارها في التسعينات كان استجابة لأطراف مختلفة دعت إلى إعادة هيكلة مؤسسات البحث العلمي العالي، في ضوء غياب التنسيق بين فرق البحث المحلية في مستوى الكليات و الجامعات، و بالرغم من ارتباط الموافقة على مشاريع فرق البحث بجهات وزارية عليا إلا أن الأمر لم يسلم من اللاتنسيق، فظهرت المختبرات لتستجيب لتطلعات التنمية المستدامة من جهة ،و لبعث الديناميكية في الفضاء الجامعي بإقامة الوصل بين التخصصات المختلفة من جهة و الباحثين من مختلف الجامعات من جهة أخرى(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،عدد77،ص5-6)، للظفر بهدفين معا ؛هما تحقيق الدراسات البينية التي أضحت معلما بارزا في تطور العلوم الحديثة، وتكوين الباحث المتخصص و المنفتح على إنتاج الآخرين ليس فقط في جامعته ،

و إنما في الجامعات الوطنية الأخرى وكذا مؤسسات المجتمع المدني(وزارات- قطاع خاص-مؤسسات عسكرية وأمنية ، بخاصة بعد تنشيط الاتفاقيات البحثية بين مختبرات عديدة داخل القطر الواحد، لا يشترط ارتباطها بتخصص واحد ، و أحيانا بين مختبرات من أقطار مختلفة أعني المغرب و تونس و الجزائر. وفي سبيل عرض هذه التجربة والاستفادة منها في تطوير آفاق البحث العلمي في جامعتنا ،و تجسيدا لمبدأ الشراكة العلمية وإقامة التعاون الأكاديمي الذي يقع ضمن أولويات ثقافة الجودة في التدريس و البحث عن موارد جديدة للتطوير آثرنا تقديم نبذة عن مختبر بحثي في إحدى الجامعات الجزائرية بوصفه أنموذجا لمختبرات عديدة أنجزت في مرحلة التسعينات ،مضطلعا بتطوير الأبحاث اللسانية الخادمة للغة العربية و التنمية اللغوية بصفة عامة، وقصد تحقيق أحكام المادة الخامسة من الفصل الثاني في المرسوم التنفيذي المذكور، و التي تنص على أن نشأة المخبر تقوم على المقاييس التالية: أ- أهمية نشاطات البحث بالنسبة إلى أهداف التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و العلمية و التكنولوجية للبلاد، ب-أثر النتائج المنتظرة على تطوير المعارف التكنولوجية و العلمية(الجريدة الرسمية،عدد77،ص5-8)، وبوصف الجزائر من أبرز الدول العربية التي أفادت من فكرة المختبر و دعمت إنشاءه ماديا ومعنويا إلى الحد الذي غدا فيه مشاركا في صناعة التعليم الجامعي المحلي وضرورة تنموية لا يمكن تجاوزها(بطوش و تيتيلة ،عدد36 /12/2014)، ولعل اطلاعنا على مضمون و أحكام المرسوم التنفيذي المذكور و الذي يتكون من أربعة فصول و سبع و عشرين مادة يحقق الغاية المرجوة.

7-مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر(Les pratiques langagieres en Algerie)

النشأة و الأهداف:

أنشأ هذا المخبر في 13 جويلية 2009 في جامعة مولود معمري في تيزي وزو ،طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 244-99 المؤرخ في 21 رجب 1420هـ و الموافق لـ:31 أكتوبر 1999م ، والمحدد لقواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه و سيره بناء على مقتضى سلسلة من القوانين التشريعية المنظمة لحركة التعليم و البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ، مما هو وارد وموضح في الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية في عددها 77 ،الصادر في 24 رجب 1420 هـ. ويأتي تأسيس المخبر المذكور ضمن سياسة وطنية سمحت بفتح أكثر من 500 مخبر موزعة على أزيد من 56 مؤسسة جامعية إلى غاية 2008،وفي جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا بوهران سجل فتح أزيد من 60 مخبرا موزعا على تخصصات تقنية و تكنولوجية مختلفة ، بالإضافة إلى 13 مركزا بحثيا متخصصا مستقلا (حفحوف،2008،ص138) ،وبالرغم من هذا العدد لم تحقق الوزارة الأهداف التوسعية بعد فمجمل الباحثين المقدر بـ:21000 باحث يعد عددا ضئيلا جدا بالنسبة إلى تعداد سكاني يربو عن الأربعين مليون نسمة ،هذا و يمكن التعرف على أهداف هذا المخبر و استراتيجيته البحثية في المدى القريب و المتوسط والبعيد من خلال ملخص لكلمة مديره الأستاذ **صالح بلعيد** أستاذ اللسانيات في جامعة **مولود معمري بتيزي وزو** حيث ورد فيها:

1-مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر إطلالة واقعية على الواقع اللغوي في الجزائر الذي يعرف تداخلا لغويا ولهجيا متعدد المستويات بما يحمله من رؤى متباينة.

2- يعمل المخبر على رصد هذا التنوع وهذه الممارسات اللغوية وتحليلها تحليلا علميا كافيا.

3-ليس من أهداف البحث في التعددية اللغوية تثوير الصراع اللغوي ، وإنما الدعوة العاقلة إلى التوحيد اللغوي تحقيقا لأهداف الدولة الوطنية و أمنها القومي.

4- البحث عن أنجع السبل لتوطين المعرفة من خلال تعليمها بلغة الأمة ،إيمانا منه وبالنظر إلى التجارب الرائدة أن التعليم الناجح و الكفاية الإنتاجية العالية تكون بتوظيف اللغة الجامعة في التدريس في مختلف الأطوار التعليمية.

5- تركيز البحث على الممارسات اللغوية المجتمعية بناء على سلم ترتيبي للغات الوطنية بحسب انتشارها ووظائفها الثقافية و العلمية و الاجتماعية.

6- إحداث التكامل و الانسجام اللساني بين اللغات الوطنية بحسب مكانتها التي ضمنها المجتمع لها ، ورد أي محاولة مشبوهة للصدام من بين العربية لغة الدين و التاريخ و الحاضر و الأمازيغية لغة الأجداد و الهوية و الحاضر أيضا.

7- إعادة النظر في سلم تفضيل اللغات الأجنبية بناء على قيمتها البراغماتية اقتصاديا وتكنولوجيا ،بما يحقق التنمية المستدامة.

كما حددت ديباجة المخبر أهدافه في :

1-البحث في القضايا اللغوية المعاصرة لقضايا اللغة العربية.

2-البحث في العلاقات اللغوية من حيث الأصالة و الحداثة ،التقابل و المقارنة ،التأثر و التأثير.

3- العمل على تقديم بحوث تقلل من الضعف اللغوي.

4- البحث في أثر وسائل التواصل الحديثة في الاستعمال اللغوي.

5- إنجاز البحوث في الأدب الشعبي العربي و الأمازيغي.

هذا ويقوم المخبر منذ التأسيس، وبناء على المادة "6 "من قانون إنشاء المخابر على وحدات بحثية أساسية(C N E P R U) هي:

1-العربية الفصحى في المجتمع الجزائري –الممارسات و المواقف(باحثين و باحثتين) معتمد بتاريخ2013.

2- المعجم التاريخي في اللغة العربية بين التصور و الإنجاز (4 باحثات) معتمد بتاريخ 2013.

3- تنظيم العمل المصطلحي و تفعيله في الجامعة (باحث و ثلاث باحثات) بتاريخ 2013.

4- ترجمة الحكايات الأمازيغية العجيبة (4 باحثات)،بتاريخ 2013.

5- قاموس مصطلحات المخطوطات (3 باحثات و 2 باحثين) بتاريخ 2015.

كما ينتظم ضمن خطة المخبر وحدات بحثية مكملة تعرف بـ(P NR) وعددها خمس:

1-دراسات تقويمية للمستندات التربوية في مختلف الأطوار (22/2011).

2-دراسات في المصطلح العلمي في العلوم الإنسانية و الاجتماعية (23/2011)

3-مقاربة الكفاءات في النظام التعليمي الجزائري (22/2011)

4-الزوايا التربوية في الجزائر(23/2011)

5-الدراسات القرآنية في الجزائر (32/2011)

من نشاطات المخبر

نظم المخبر منذ تأسيسه 14 يوما دراسيا متعدد الاختصاصات في اللغة وعلاقتها بالاستعمال التربوي و الثقافي و العلمي، و ثمان مؤتمرات وطنية ودولية ، ونشر حوالي 90 بحثا أكاديميا محكما ما بين أعمال مؤتمرات و تأليف فردي وجماعي في شتى الموضوعات التي تهم الشأن اللغوي في النحو و المعجم و التخطيط اللغوي و التعليمية و المقارنات اللغوية و الأدب الشفهي ، تجمع بين النظرية و التطبيق. و للمخبر مجلة دورية منتظمة ومحكمة تحمل اسمه "مجلة الممارسات اللغوية" ، وقد صدر منها إلى الآن 36 عددا بحسب موقعها على الشبكة العالمية:

www.ummto.dz/lpla

النتائج و التوصيات:

بعد هذه الإطلالة السريعة على أهمية المخبر العلمي في تطوير البحث العلمي الجامعي ،يمكن أن ندعو القائمين على أمر السياسة البحثية في الجامعة إلى إمكان الانتفاع من التجربة في إعادة هيكلة مراكز البحوث لتكون أداة لتأطير البحوث و انفتاحها على الشراكة المجتمعية و الدراسات البينية ، و ربط أهداف البحث بمشاغل التدريس و تكوين الخريجين ، فقد أسهمت مخابر البحث و هذا المخبر عينة لها في تكوين طلبة الماجستير و الدكتوراه في قسم اللغة العربية في الجامعة المعينة، لتكون أبحاثهم المنجزة مدرجة ضمن خطة صغرى و أخرى شاملة للجامعة و أهداف التنمية المجتمعية في الصعيد اللغوي و الثقافي المحلي، فقد ناقش حوالي 44 طالب و طالبة رسائل الماجستير في الشعبتين اللغوية و الأدبية على ضوء من خطة المخبر في دراسة قضايا اللغة العربية ، وكذلك فعل نظراؤهم في مرحلة الدكتوراه ،فالطالب الجامعي هو نواة الجامعة وعمودها في البحث الأكاديمي ، و لا يمكن تصور قيمة إيجابية للبحث الأكاديمي المؤسسي و ما ينجزه طلاب الدراسات العليا خارج علاقة الارتباط العضوي المفترضة بين الأطراف الثلاثة(الطالب/البحث/ التنمية).